الصباح الاقتصادية
12
العدد 2970 - السنة العاشرة
الأربعاء 30 ربيع الاخر 1439 - الموافق 17 يناير 2018
Wednesday 17 January 2018 - No.2970 - 10th Year

مؤشرات البورصة تعاود الهبوط بسبب ضغوط البيع وعمليات جني الأرباح

هبوط جماعي لمؤشرات البورصة

انهت بورصة الكويت جلسة تعاملاتها امس الثلاثاء على انخفاض مؤشرها السعري 2ر07 نقطة ليصل إلى مستوى 6624ر5 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر03 في المئة.

في المقابل انخفض المؤشر الوزني ليخسر 0ر81 نقطة ليصل إلى 419ر5 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر19 في المئة كما انخفض مؤشر (كويت 15) بواقع 1ر8 نقطة ليصل إلى 970ر5 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر19 في المئة.

وشهدت الجلسة تداول 140ر6 مليون سهم تمت عبر 4835 صفقة نقدية بقيمة 14ر7 مليون دينار كويتي (نحو 48ر8 مليون دولار امريكي).

وتابع المتعاملون عدة إفصاحات بشان الدعاوى والاحكام لشركات (لوجستيك) و(سنام) و(رابطة الكويت) و(الخليج للنقل) علاوة على إفصاح من شركة (اعيان) بشان معلومات جوهرية إضافة إلى إعلان تنفيذ بيع أوراق مالية غير مدرجة لمصلحة إدارة التنفيذ في وزارة العدل.

وكانت شركات (كميفك) و(تمكين) و(الرابطة) و(السورية) و(رمال) الأكثر ارتفاعا في حين كانت اسهم (لوجستيك) و(المستثمرون) و(الاثمار) و(الرابطة) و(اجوان) الأكثر تداولا من حيث الكمية.

واستهدفت ضغوط البيع وعمليات جني الأرباح اسهم العديد من الشركات في مقدمتها (كيبل تلفزيوني) و(تحصيلات) و(مينا) و(اكتتاب) و(لوجستيك) في حين شهدت الجلسة ارتفاع اسهم 44 شركة وانخفاض اسهم 66 شركة في حين كانت هناك 20 شركة ثابتة من إجمالي 130 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر اسهم (كويت 15) على 3ر10 مليون سهم تمت عبر 838 صفقة نقدية بقيمة 5ر8 مليون دينار (نحو 14ر19 مليون دولار).

خلال الفترة ما بين شهري يناير ونوفمبر من العام الماضي

حجم التبادل التجاري بين الكويت وماليزيا يتراجع بنسبة 25.8 بالمئة

اظهرت بيانات امس الثلاثاء ان حجم التبادل التجاري بين دولة الكويت وماليزيا تراجع بنسبة 25ر8 بالمئة خلال الفترة ما بين شهري يناير ونوفمبر من العام الماضي.

وقالت بيانات اصدرها المنتدى والمعرض العربي للاستثمار وريادة الأعمال الذي أعلن تدشينه في كوالالمبور ان حجم التبادل التجاري بين البلدين تراجع إلى 1ر85 مليار رينغت ماليزي (حوالي 478 مليون دولار) مقابل 2ر50 مليار رينغت (630 مليون دولار) في نفس الفترة من 2016 .

واوضحت البيانات المستندة إلى إحصاءات هيئة التجارة الخارجية الماليزية أن حجم الصادرات الماليزية إلى الكويت ارتفع بنسبة 7ر11 بالمئة ليصل إلى 750 مليون رينغت (190 مليون دولار) مقابل 670 مليون رينغت (170 مليون دولار) في نفس الفترة من عام 2016.

واضافت البيانات أن حجم الواردات الماليزية من دولة الكويت انخفض بنسبة 7ر39 بالمئة ليصل في العام الماضي إلى 1ر10 مليار رينغت (278 مليون دولار) مقارنة بنفس الفترة من العام قبل الماضي حيث سجل قيمة 1ر82 مليار رينغت (460 مليون دولار).

واوضحت ان الواردات تركزت على النفط الخام والمنتجات البترولية والكيماوية والمصنوعات المعدنية والآلات والمعدات وقطع الغيار وبعض السلع الغذائية فيما تركزت الصادرات على السلع الغذائية المتمثلة في زيت النخيل والمنتجات الزراعية للنخيل والأخشاب والماكولات البحرية والأغذية المصنعة ومنتجات الأخشاب والمنتجات الكهربائية والإلكترونية والأسمدة الخام والمعادن الخامة.

من جانب آخر أشارت البيانات إلى أن حجم التبادل التجاري بين ماليزيا ودول غرب اسيا بلغ حوالي 48ر63 مليار رينغت (02ر16 مليار دولار) في الفترة ما بين يناير وحتى نوفمبر من العام الماضي مسجلا ارتفاعا بنسبة 7ر22 بالمئة مقارنة بنفس الفترة من العام قبل الماضي.

وتتصدر الإمارات العربية المتحدة القائمة بواقع 43ر23 مليار رينغت (91ر5 مليار دولار) ثم المملكة العربية السعودية بواقع 92ر12 مليار رينغت (26ر3 مليار دولار) وتركيا بواقع 20ر11 مليار رينغت (83ر2 مليار دولار) تليها إيران وقطر والعراق وعمان والكويت.

وبلغ مجموع الواردات الماليزية من دول غرب اسيا إلى ماليزيا 68ر30 مليار رينغت (74ر7 مليار دولار) بارتفاع نسبته 8ر21 بالمئة فيما بلغ حجم الصادرات الماليزية إلى دول غرب اسيا 81ر32 مليار رينغت (28ر8 مليار دولار) بارتفاع نسبته 5ر23 في المئة.

ومن المقرر ان تستضيف العاصمة الماليزية كوالالمبور اعمال المؤتمر العربي للاستثمار وريادة الأعمال في 23 يناير الجاري تحت شعار (عالم من الفرص) بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية بين ماليزيا والدول العربية وتقديم الفرص الاستثمارية والتجارية المتاحة في ماليزيا إضافة إلى تشكيل منصة فكرية اقتصادية لتبادل المعرفة والمعلومات في عالم المال والأعمال. وسيشارك في المنتدى أكثر من 300 رجل أعمال من ماليزيا والعالم العربي فيما سيشارك في المعرض المصاحب أكثر 50 شركة من مختلف القطاعات في دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة وعمان واليمن.

لحماية الأموال العامة ومحاربة الفساد

«نزاهة»: برامج «الإصلاح الاقتصادي» تتطلب تطبيق «الذمة المالية»

أكد الامين العام المساعد لقطاع الكشف عن الذمة المالية في الهيئة العامة لمكافحة الفساد الكويتية (نزاهة) سالم العلي اهمية تطبيق نظام الذمة المالية في برامج الاصلاح الاقتصادي باعتباره عملية وقائية تهدف لحماية الاموال العامة وتحارب وباء الفساد المالي.

جاء ذلك خلال الندوة النوعية التي نظمتها (نزاهة) تحت عنوان (برامج الاصلاح الاقتصادي واثرها في مكافحة الفساد المالي والاداري) بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الكويتية وجمعية الشفافية الكويتية.

واوضح العلي ان تطبيق نظام الذمة المالية على الافراد يسهم في الحد من ارتكاب جرائم التعدي على المال العام والتهرب الضريبي والجمركي بما ينعكس ايجابا على تعزيز الميزانية العامة للدولة.

واشار الى ان تطبيق النظام يسهم في خلق بيئة استثمارية جاذبة من خلال الحد من تلقي الرشى وتكسب العمولات وصولا لاستقطاب المستثمر الاجنبي الى السوق المحلية.

وعدد اهم الفئات الملزمة بتقديم اقرار الذمة المالية وهم اعضاء السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية فضلا عن الجمعيات التعاونية والهيئات الرياضية والشركات التي تسهم فيها الدولة بنسبة تزيد عن 25 في المئة.

بدوره قال نائب رئيس الجمعية الاقتصادية الكويتية عبد الوهاب الرشيد في عرضه المعنون (السياسات الاصلاحية والارتقاء بتنافسية وشفافية الاقتصادي الكويتي) ان هناك العديد من التحديات امام الاقتصاد المحلي الامر الذي يتطلب اتخاذ خطوات تسهم في الارتقاء بهذا القطاع عبر رؤية واقعية فضلا عن المتابعة والمحاسبة.

بدوره تحدث رئيس جمعية الشفافية صلاح الغزالي عن دور منظمات المجتمع المدني في الاصلاح الاقتصادي من خلال تناول الدراسة المعتمدة من مجلس الوزراء بعنوان الاجراءات الداعمة لمسار الاصلاح المالي والاقتصادي.

وتطرق الغزالي الى اثر الاصلاح الاقتصادي على الاقتصاد والمؤسسات الاقتصادية الوطنية و دور الاصلاح في مكافحة الفساد المالي والاداري من خلال اعطاء امثلة عن كل مؤسسة على حدة ابتداء من الصناعة النفطية مرورا بالصناديق السيادية وجهاز حماية المنافسة وغيرها.

المشاركون في اجاباتهم ان الهدف من هذه الندوة النوعية والتثقيف بمخاطر الفساد وسبل الوقاية منه والعمل على تعزيز قيم النزاهة والشفافية في المجتمع بما يسهم في تحقيق اهداف الهيئة وبالتزامن مع جهود الدولة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ورؤية الحكومة 2035 لكويت جديدة.

يذكر ان الندوة تاتي ضمن الموسم النوعي وفي إطار خطة زمنية لتفعيل مجموعة من الأنشطة والفعاليات النوعية ذات الصلة بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية في المجتمع وتماشيا مع الاهداف الواردة في قانون إنشاء الهيئة ولائحته التنفيذية.

والهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) هيئة مستقلة محايدة انشات بموجب القانون رقم (2) لسنة 2016 الصادر في يناير 2016 كاستجابة لمتطلبات اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد التي نصت في المادة السادسة على أن «تكفل كل دولة طرف وفقا للمبادئ الاساسية لنظامها القانوني وجود هيئة او هيئات حسب الاقتضاء تتولى منع الفساد.

وفي ختام الندوة فتح باب الاسئلة امام الحضور حيث اكد

«المركزي»: تخصيص سندات وتورق بـ 240 مليون دينار لأجل 3 أشهر

اعلن بنك الكويت المركزي امس الثلاثاء تخصيص اخر اصدار لسندات وتورق البنك بقيمة اجمالية بلغت 240 مليون دينار كويتي (نحو 792 مليون دولار امريكي) لاجل ثلاثة اشهر بمعدل عائد 2 في المئة.

يذكر ان الهدف من اصدار السندات والتورق هو التحكم بمستويات السيولة في السوق النقدية.

لإطلاع قطاع الأعمال الكويتي على آخر المستجدات

«الغرفة» تقيم ندوة النظام الضريبي في بريطانيا

لقطة تذكارية من الندوة

نظمت غرفة تجارة وصناعة الكويت امس الثلاثاء ندوة بشان (النظام الضريبي في بريطانيا) لاطلاع قطاع الأعمال الكويتي على آخر المستجدات في هذا الشان وتشجيعه للقيام بالمزيد من المشاريع الاستثمارية والتجارية.

وشارك بالندوة سفير المملكة المتحدة لدى الكويت مايكل دافنبورت وخبير الضرائب بإدارة التجارة الدولية بالسفارة البريطانية جوليان كريسماس والشريك الرئيسي بشركة (تراورز آند هاملينز) البريطانية الاستير جروفر إضافة إلى بعض من اعضاء الغرفة وعدد من ممثلي الشركات الكويتية.

واكد عضو مجلس إدارة الغرفة ضرار الغانم في كلمته خلال الندوة حرص الغرفة على التواصل الدائم مع السفارة البريطانية في الكويت بهدف توثيق الروابط المشتركة مع المملكة المتحدة وتذليل المعوقات التي تواجه تنمية التبادل التجاري بين البلدين.

ومن جانبه اعرب السفير دافنبورت عن خالص امتنانه وتقديره لغرفة تجارة وصناعة الكويت على تعاونها الدائم والدور الحيوي الذي تلعبه الغرفة في إقامة الفعاليات الهادفة.

وقدم كريسماس وجروفر خلال الندوة عرضا مرئيا تناولا فيه شرح النظام الضريبي في بريطانيا بعدة قطاعات مختلفة منها ضرائب الأملاك وضرائب المؤسسات وضرائب الإقامة إضافة إلى ضرائب الإرث.

كما تضمن العرض المرئي شرحا لانماط وانواع الضرائب المختلفة بالمملكة ومدى تنافسيتها مقارنة بالدول الأخرى والأسواق العالمية وتعد فرصة مشجعة وسوق جاذب للشركات الدولية والكويتية على حد السواء خاصة في ظل تخفيض بعض انواع الضرائب بنسبة 2 في المئة بحلول عام 2020 للمستلمرين الأجانب.

كما اشتمل العرض على الإشارة إلى الفرص الاستثمارية المثمرة في مدن اخرى جديدة بخلاف مدينة لندن والإشارة إلى ان هذه الآلية تضمن ارباحا اكبر في مقابل دفع ضرائب اقل مما يمثل حافزا كبيرا لحث الشركات الكويتية على خوض غمار الاستثمار في تلك المدن.

الوزان يستقبل بوتشوي

على جانب اخر استقبل عبدالوهاب محمد الوزان - نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت ، شيرلي ايور بوتشوي - وزير الشئون الخارجية والتكامل الإقليمي بجمهورية غانا والوفد المرافق لها. كما حضر من إدارة الغرفة عماد الزيد - مساعد المدير العام للشئون التجارية و صلاح عياده - مدير إدارة العلاقات الخارجية.

في بداية اللقاء رحب الوزان بالضيوف الكرام، مشيدا بالعلاقات التجارية بين دولة الكويت وجمهورية غانا، وتم بحث سبل تعريف العلاقات الاقتصادية المشتركة وذلك من خلال العمل على تكثيف زيارات الوفود التجارية، منوها الى ان قطاع الأعمال الكويتي يتطلع إلى التعرف على القوانين التجارية والاستثمارية والامتيازات التي تقدم للمستلمرين الأجانب، وكذلك التعرف على القطاعات الحيوية التي تتميز بها جمهورية غانا. كما أكد على أن الغرفة على أتم الاستعداد لتقديم كافة خدماتها لتشجيع وزيادة الاستثمار والتبادل التجاري بين البلدين الصديقين.

ومن جانبها قدمت الوزيرة شكرها للغرفة على تنظيم هذا اللقاء الذي يأتي في إطار تعزيز العلاقات المشتركة بين البلدين، لافتة إلى ما تتميز به غانا من موقع استراتيجي واستقرارها في نظامها السياسي الديمقراطي، الأمر الذي يجعلها بلا شك واحده من رواد افريقيا. ولما يتوفر بها من ثروات طبيعية وفرص استثمارية واعدة في عدة مجالات، فضلاً عن سعيها لتكون مركزاً رئيسا للتجارة في غرب افريقيا. كما اكدت على اهمية تقوية الجانب الاقتصادي من خلال زيادة التبادلات التجارية وكذلك تشجيع الاستثمارات المشتركة. وتاتي هذه الزيارة في إطار سعي البلدين لتوقيع اتفاقية منع الازدواج الضريبي، بالإضافة إلى مذكرة تفاهم بشان إقامة المشاورات الثنائية بين البلدين.

من ثم اتيح المجال لمدير مركز تشجيع الاستثمار في جمهورية غانا، الذي قدم بدوره عرضا عن المناخ الاستثماري المتاح في غانا، كما عرض القطاعات الهامة والحيوية التي تتميز بها بلاده منها: النفط والغاز - الخدمات المالية والبنوك - قطاع الاتصالات - صناعة البلاستيك - الذهب والمعادن - بناء السكك الحديدية - الرواسب المعدنية وغيرها، حيث دعا قطاع الأعمال الكويتي للاستثمار بمشاريع استثمارية استراتيجية التي من شانها فتح آفاق اقتصادية جديدة بين البلدين الصديقين.

وفي نهاية اللقاء أعربت معالي الوزيرة عن خالص امتنانها وتقديرها لغرفة تجارة وصناعة الكويت على تعاونها، وما تقدمه من خدمات لقطاع الأعمال.

«بيتك» يشارك فى معرض «هوريكا الكويت 2018»

الشيخ ثمر الصباح فى جناح «بيتك»

اشاد الوكيل المساعد لشؤون المنظمات الدولية والتجارة الخارجية بوزارة التجارة والصناعة الشيخ ثمر فهد المالك الصباح ب بيت التمويل الكويتى «بيتك» ودوره فى الاقتصاد الوطنى مثمنا خلال زيارته الى جناح « بيتك» فى معرض (هوريكا الكويت 2018) بمشاركته فى المعرض وحرصه على التواجد فى مختلف الفعاليات .

ويشارك « بيتك» من خلال جناح متخصص لتوفير التمويل للشركات المتواجدة بالمعرض وفق الصيغ الشرعية المتعددة التى تتيح مجالا واسعا امام الشركات لاختيار ما يناسبها حسب امكانياتها، كما يقدم «بيتك» لزوار المعرض عرضا شاملا ومتكاملا بخدماته ومنتجاته بالاضافة الى الاستماع الى ارائهم ومقترحاتهم لتطوير منظومة خدماته والاجابة على تساؤلاتهم .

وتوفر المشاركة فى المعرض فرصة اللقاء المباشر مع العملاء والرد على استفساراتهم ، وتعزيز اساليب التواصل معهم ضمن خطة تسويقية شاملة تستهدف الوصول لشرائحهم المختلفة فى اماكن تواجدهم وتقديم معلومات ورؤية شاملة عن «بيتك» ودوره المهم فى صناعة التمويل الاسلامى ، مع تعزيز الانتشار والتواجد، والتعرف على المتطلبات والاحتياجات التي يطرحها العملاء ودراسة ارائهم ومقترحاتهم والعمل على توفيرها وتطبيقها للوصول الى اعلى المعايير فى خدمة العميل.

ويتميز المعرض هذا العام بكمية المشاركين الكبيرة إذ بلغ عدد الشركات والجهات المشاركة نحو 900 شركة من مختلف دول العالم، وقد اصبح المعرض وجهة الشركات والجهات والخبراء المعنيين بالفنادق والمطاعم والضيافة وفنون الطهي.